الفصل الثانى

العمليات الاجتماعية الأساسية

إذا كان علم الاجتماع لايستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى ، والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا فى فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح – حينئذ – علمًا استاتيكيا أقرب مايكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها . لذلك فنحن لانأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عددًا من العمليات كالامتثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتغير الاجتماعى ، على أن تكون مدخلا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاثة إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقا والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية ، غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا . ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة ، والتركز والتشتت ، والمحاكاة والانتشار .. إلخ . ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فالمحاكاة – مثلا – التى نالت اهتمامًا كبيرًا فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لاتكمن فى ذاتها بقدر ماتكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

الامتثال والتباين والانحراف :

يتوقف وجود النظام الاجتماعى على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التى تعين على

شاغلى الأوضاع الاجتماعية أن يؤدوها داخل النسق الاجتماعى . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى : أن أكثر العمليات أهمية هى تلك التى يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدى أفراده الالتزامات التى تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية ، ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتباين ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال ، فهو يعنى أن تفعل مايتعين عليك أن تفعله كأن يؤدى التلميذ واجباته المدرسية فى المنزل ، أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . فى كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع) محددة تحديداً قاطعاً ، فالسلوك الذى يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التى تحكمه صريحة ودقيقة ، فضلا عن أن القوة التى تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفى متناول اليد . وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعا وهى : أن الامتثال للدور الاجتماعى وأداء المهام المرتبطة به يعتمد إلى حد كبير - على الجزاءات ، أى قوة الآخرين (سواء كانت متمثلة فى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلى) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ، ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيقية حتى ممارسة القهر ، وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهكم عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على مايجب أن يفعله الإنسان ، بل على مالا يجب أن يفعله ، ومن الأفكار الشائعة التى نلمسها فى العصر الحاضر (الذى يعد بحق عصر علم النفس) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم فى سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التعهد بأداء الالتزامات التى تفرضها الأدوار الاجتماعية ، وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء . وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعاً بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن الدافعية (أى استعداد الفرد ورغبته فى أن يؤدى الالتزامات التى يفرضها الدور) تمثل أساساً هاما فى تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفى ضمان الانتظام فى أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لايستطيعان أن

يؤديا وظائفها إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أداؤه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعى ، وإذا ماستطاع هذا الفرد أيضًا قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور ، فإنه يكون – من وجهة نظر علم الاجتماع – قد « استدمج » الدور وأسسه السيكولوجية . وهنا نجد أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يستخدم لوصف العملية التى من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء فى شكلها العام أو تجسداتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها ، وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير – عادة – إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضًا للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التى يلتحقون بها .

وعادة مايوجه إلى علماء الانثروبولوجيا – وفى بعض الأحيان أيضًا علماء الاجتماع – انتقادًا مؤداه ، أنهم كثيرًا مايفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم – استنادًا إلى ذلك – يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع . فإنهم يلجأون – غالبًا – إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقلل من مدى تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التى توجد فى أغلب المجتمعات . إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادرًا ماتفرض متطلبات ثابتة جامدة ، ذلك أننا نلحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور . ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية ، هى أن الثقافة لاتمثل بالنسبة للقضايا الأساسية فى الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ، بقدر ما تمثل قيما متنوعة تتميز بقدر من الشيوع والقبول[1] . والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم ، ومع ذلك فمن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معينة ، ففى الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص فى نيو إنجلند والجنوب) تجعل من الماضى بعدًا أساسيًا من أبعاد التمييز الاجتماعى .

وإذن فالانحراف لايتمثل – بالضرورة – فى الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لايتمثل فى تبنى وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافًا إحصائيًا ، ولكنه لايمثل – بأى حال من الأحوال – انحرافا اجتماعيا . **فالانحراف الاجتماعى** ينشأ حينما ينطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذى يجعله يتبنى جزاءات معينة لكى تمنع

أو يتحكم فى السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماماً لهذه القيم ، ويبدو ذلك واضحاً تماماً فى حالة الجرائم الأساسية ، غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماماً . فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافاً إذا ماقام بها كل شخص ، إن الحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن مايعد انحرافاً يختلف باختلاف منظور الجماعات العديدة التى يضمها نسق اجتماعى واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة – أساساً – على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجريمة ، وجناح الأحداث ، والبغاء ، وإدمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التى تنتشر بصفة خاصة فى الطبقات الدنيا وفى القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعى الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً فى تطور هذه الدراسات ، إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة فى هذه الدراسات هى ، أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجاً للضعف العقلى أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه (أى الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً فى تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة فى ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككا اجتماعياً يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث[٢] حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلا مربعاً ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين فى كل منطقة من هذه المناطق ، ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطة بقلب المدينة[٣] . وفى بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ، بينما اتضح للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح – على الرغم من عزلتها المكانية – كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعى والتجارى ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون فى ظروف طبيعية سيئة ، فى الوقت الذى زادت فيه حدة الصراع الثقافى الناجم عن التغير السريع .

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه

إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للانتحار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة فى الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلى بالتفكك ، ومن ثم لا يستطيع أن يتحكم تمامًا فى سلوك أفراده ، لأنهم لا يستشعرون الضغط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شو وزملاؤه فى هذا المجال : « إذا ما أصيب المجتمع المحلى بالتفكك ، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك ، ومن ثم لايخضع سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »[٤] . وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نمطًا شائعًا من السلوك ، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكًا طبيعيًا مألوفًا .

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل – بذاتها – تحديا سوسيولوجيًا قويًا للأفكار السائدة – حينئذ – حول الجناح ، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجًا للأمراض العقلية والنفسية الوراثية ، تلك الأمراض التى تعد (طبقًا لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد . غير أن دراسات شو وزملائه ما لبث أن واجهت تحديا من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحا – بطريقة قاطعة – أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طالما أن بعض الأولاد فى هذه المناطق (وهم قلة) هم الذين يرتكبون الجرائم[٥] .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح ، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريبًا ، فضلا عن تشابه الأصول العنصرية ، والملاحظ أن نتائجها قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية (كالعصاب مثلا) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيقية . . إلخ ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجها أن الأولاد الجانحين يأتون من أسر غير مستقرة ، كأن يقضى أحد الأبوين وقتًا طويلا خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلن Ohlin[٦] يجريان دراسة

حديثة نسبياً تمثل – إلى حد كبير – تفنيدا للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسى الجناح مؤداه ؛ أن الأولاد الجانحين غالبًا ما يظهرون رفضًا للقيم السائدة فى الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التى لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شو قد أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضرى ، وإذا كان اتجاه شيلدون واليانور جلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التى تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح فى عنوان مؤلفها : الجناح والفرصة Delinquency and Opportunity .

هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين – فيما بعد – أساسا لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصية تميز الطبقات الدنيا فى المجتمع . وكنتيجة لذلك نجد إدوين سذرلاند Sutherland يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح ، وذلك فى مقال رائد له[٧] نشر فى سنة ١٩٤٠ بعنوان : « جريمة الياقة البيضاء »* ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن « كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام » ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة ، وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . إلخ ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة . .

ولقد رفض سذرلاند القضية الذاهبة إلى أن هذه الجرائم هى نتائج لطبيعة العمل الشاق

---

* مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عمومًا إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar workers وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . فى دراسة س . رايت مليز Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات . بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضًا إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلا عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين . انظر :

C. Wright Mills, White collar, New york Oxford university press, 1951.

أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة ، فإن « جريمة الياقة البيضاء » تعد جريمة حقيقية . . . لأنها تمثل انتهاكا للقانون الجنائى (ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الإجرام) . أما القضية الحاسمة . . فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى »[٨] . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفنى ، ولكنه يتعدى ذلك ؛ فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبة للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يؤدى إلى فقدان الثقة فى المسئولين وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب ، وسرقة المنازل . والنشل . . إلخ .

ولقد كان من نتائج الحملة التى بدأها إدوين سذرلاند فى سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فينعكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الإجرام التى ظهرت فى الستينات والتى لا تحتوى فقط على فصول تتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء ، بل تضم أيضًا فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل فى المدن الكبرى . فضلا عن العلاقات العنصرية أو السلالية . هذا ولم يلق السلوك المنحرف فى مجالى السياسة والدين الاهتمام العلمى الواجب حتى الآن . مما يدعم ما ذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف[٩] .

التدرج والحراك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائمًا إلى إقامة تفرقة بين الأفراد . بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيما متفاوتة ولعل أشهر وأقدم تفرقة هى تلك التى تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ما تستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يبدو لنا فى نهاية الأمر نمطين محددين من المكانة ؛ الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقًا ذاتيا . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى فى المجتمعات التى تتميز بتكنولوجيا بدائية ؛ ففيها نجد – على سبيل المثال – تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر . بحيث يمثل كل منهما مكانة معينة فى المجتمع . وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقدًا ، ازدادت درجة التخصص . وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعى .

وعادة ما يشير التفاوت فى مقدار الهيبة إلى تفاوت فى مستوى المكانة الاجتماعية ، وبهذا المعنى

نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التى يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شىء يؤدى إلى حدوث تفكك فى المجتمع ، وبالتالى يسهم فى ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفى فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده – بدلا من ذلك – مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم . عاونهم على ذلك الفشل الذى منيت به كل المحاولات التى سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبررًا قويًا للتسليم بأن التدرج الاجتماعى مسألة كامنة فى طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر فى المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقه طبقية .

واستنادًا إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التى يتمتع بها كل منهم ؛ بحيث نجد فى النهاية أفرادًا يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ، ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه فى بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال فى نظام الطائفة الهندى ، بل قد نجد تدعيما أو سندًا قانونيًا فى مجتمعات أخرى . وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعيًا واحدًا أو طبقة واحدة..

وحينما نتناول نسق التدرج فى أى مجتمع فإننا نشير – بالضرورة – إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقا لممتلكاتهم وتدرجهم طبقا لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التى يستند إليها هذان الضربان من التدرج ؛ فضلا عن العلاقة بينهما ، والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيرًا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التى تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة عن طائفة من التساؤلات . الأول : ما هو بناء التدرج فى أى مجتمع أو جماعة ؟ هنا تكون المهمة وصفية أساسًا ؛ أى أنها تتمثل فى تقديم خريطة اجتماعية . ويحاول عالم الاجتماع فى هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها فى ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلا عن حجمها وموقع أفرادها داخلها .

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة فى التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند

إليه فى قياس التدرج ، هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان فى ترتيب الأفراد طبقًا للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل . والممتلكات والتعليم ، أو القوة التى يمتلكها الفرد ، أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية كالمشاعر التى يحملها الشخص نحو الطبقة التى ينتمى إليها ، أو الآراء التى لدى الآخرين حول الموقع الطبقى الذى يحتله شخص معين .

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقى ، فإن ذلك يثير مباشرة عددًا من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه : ما هى العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التى تستخدم فى تحديد الوضع الطبقى ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ماكان هناك ارتباط بين المؤشرات ، فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة ، ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويد وارنر Warner فى دراسته الشهيرة عن « اليانكى سيتى Yankee City خلال ثلاثينيات هذا القرن[١٠] .

وفى هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التى درسوها (والتى يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) فى طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطًا قويًا بالوضع الذى تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقى ، فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا – العليا كانوا – طبقًا لمؤشر المهنة – من الملاك وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصا ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أيًا من الذين يعملون فى المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا[١١] . كذلك لوحظ أن ٩٠٪ من أفراد الطبقة العليا الذين فى سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة . بينما لا تزيد هذه النسبة فى الطبقة الدنيا – الدنيا عن ٢٦٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادى[١٢] . وفضلا عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا – العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية فى الوقت الذى كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية (بالنسبة للأسرة) حيث بلغت ٦٤٠٠ فى مقابل ٨٨٢ دولارًا بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا – الدنيا[١٣] . وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا – العليا تعيش دائمًا فى أرقى أحياء المدينة ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة ، ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا – العليا حوالى ٥٨٠٠ دولار فى مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا – الدنيا[١٤] . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التى كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التى كانت

تمارسها ، فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التى كانت تحتلها الطبقات الأخرى (مجتمعة) فى المجتمع . وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركيز فى الوظائف العامة ذات النفوذ القوى . وعلى الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية . إلا أن بالإمكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران – بالفعل – على الوظائف الأساسية فى مدينة اليانكى سيتى[١٥] .

وإذا كانت الطبقة العليا – العليا فى اليانكى سيتى تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة ، فإن من اليسير – حينئذ – التسليم بأنها تشكل – بالفعل – طبقة اجتماعية متميزة . والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى ولو كانت الجماعات لا تنطوى على تدرج متجانس ، طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل – بشكل أو بآخر – فى إطار تدرج طبقى . وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحًا حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفرادًا ذوى دخول عالية أو منخفضة جدًا أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح فى عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية ، مما دفع روبرت دال[١٦] Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن . ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا فى مدينة اليانكى سيتى كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة ، وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدرًا ملحوظًا من التجانس ، شأنها فى ذلك شأن الطبقة العليا – العليا . فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى – الدنيا كانت تمثل – بشكل واضح جدا – كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك (١٤٪) حتى العمال نصف المهرة (٢٧٪)[١٧] . كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة[١٨] . فهل نستطيع إزاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديدًا قاطعًا .

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التى يثيرها التساؤل التالى : ما هى طبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد ، أو حينما يتقابلون سويا بانتظام ويمارسون تفاعلا اجتماعيا من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة . وفى ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز Mills يذهب إلى أن

الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم « صفوة » من جنرالات الجيش ورجال الأعمال وأن هذه الصفوة هى التى تتخذ القرارات الأساسية فى حياة الأمريكيين[١٩] .

ومن الطبيعى أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها . وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل فى عضوية الشركات الكبرى والخدمة ، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة ، ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها . ولقد حاول دانييل بيل Bell تفنيد بعض هذه الأفكار ، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكى يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير[٢٠] . فمن الصعب تتبع القرارات التى تتخذ على مستوى قومى ، خاصة إذا ما قورنت بتلك التى تتخذ على مستوى محلى . أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل – بعد دراسته لظاهرة القيادة فى مجتمع محلى – إلى نتيجة مؤداها ؛ أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة ، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة ؛ بحيث يتعين أخذ موافقتها على أى قرار يتعلق بالمجتمع المحلى[٢١] . والملاحظ أن هنتر قد استند فى بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التى شهدها المجتمع المحلى . والواقع أن الدراسات التى استطاعت تبنى مثل هذا الاتجاه النظرى (كدراسة دال لمدينة نيوهافن والتى أشرنا إليها من قبل) قادرة على إلقاء الشكوك على ماذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها فى مقاليد الأمور .

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن . ولكنها – مع ذلك – قد تخضع لتغيرات سريعة حادة . وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعى : الأولى أفقى ، والثانى رأسى . أما الحراك الأفقى فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعى – اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى – اقتصادى مماثل . والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيرًا بدراسة هذا الشكل من الحراك . أما الحراك الرأسى فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعى – اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى – اقتصادى أدنى أو أعلى السلم الطبقى . غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلا خامسا ، لا يكف دارسو الحراك عن إثارته وهو : ما هى معدلات الحراك الاجتماعى ؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعى يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد ، أو على مستوى الأجيال المختلفة . وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لا يستند – بالطبع – إلى تحليل نظرى دقيق للبيانات)

مؤداه ، أن لدى بعض المجتمعات – كالهند مثلا – **أنساق تدرج مقفلة** ، أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية ، وأن الأفراد غالبًا ما ينهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباؤهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى **الأنساق الطبقية المفتوحة** كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد (أو هكذا يفترض أن نجد) معدلا عاليًا جدًّا من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات[٢٢] . فى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة . اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ، بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . فى بعض الدول النامية – كإيطاليا وبورتوريكو – استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين (من ١٠٪ إلى ١٥٪) الالتحاق بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عاليًا بشكل ملحوظ ، إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤٪ و ٣١٪ . ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال جدًّا ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها[٢٣] . كذلك لوحظ أن الهند – التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقى – قد شهدت معدلا عاليا نسبيا من الحراك (٢٧٪) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد ، فقد لوحظ – طبقًا للدراسة السابقة – أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعا عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . فى ثلاث دول (هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا) تحول أكثر من ٤٠٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية[٢٤] .

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض بالفعل على مقاليدها . وهذا – بدوره – يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه : ما هو تأثير البناء الطبقى على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين – خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقية المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس – قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار

الاجتماعية التى تؤدى إلى البناءات الطبقية المختلفة ، وهى النتائج والآثار التى احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهى مشكلة احتلت مكانة هامة فى نظرية ماركس فى الصراع الطبقى .

ويبدو أن هذه التساؤلات بدأت – مؤخرًا – تأخذ نصيبها الذى تستحقه من الاهتمام . فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset فى مؤلفه الإنسان السياسى Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكى يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهى ؛ أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة ، وصفوة صغيرة غنية[٢٥] » . وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردى والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تميل الديموقراطية إلى الانتشار . (نستطيع أن نجد تلخيصا للبيانات فى الجدول رقم (١) وحينما كان ليبست بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقى ، توصل إلى النتيجة الحالية :

جدول رقم (١)

العلاقة بين الحكومة الديموقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر *

الدولة فى	متوسط الدخل الفردى (بالدولار)	النسبة المئوية للذكور الذين يعملون فى الزراعة	عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان	النسبة المئوية للذين يعيشون فى مناطق حضرية كبرى
أوروبا				
دول أكثر ديموقراطية	٦٩٥	٢١	٤٤	٣٨
دول أقل ديموقراطية	٣٠٨	٤١	٢٢	٢٣
أمريكا اللاتينية				
دول أكثر ديموقراطية	١٧١	٥٢	١٣	١٦
دول أقل ديموقراطية	١١٩	٦٧	٨	١٥

* مقتبس من : S. Martin Lipset, Political Man (New York: Doubleday, 1960), pp. 51-54.

من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومى والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادى ، ثم إتاحة فرص التعليم العالى ، كل هذه الأمور تحدد - فى نهاية الأمر - شكل « الصراع الطبقى » . لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبنى منظورات بعيدة المدى ، وبالتالى تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى .

فى تحليل لأغنى ثمان دول (حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد على ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم تزد عن ٧٪ . أما بالنسبة للدول الأوروبية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى عن ٥٠٠ دولار . فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتًا فى البرلمان تزيد على ٢٠[٢٦] .

وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم - بشكل مباشر - فى تشكل الأولى . وبإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو : ما هو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والتى لم تحظ من بعده باهتمام إمبيريقى) أنه فى فترات الاستقرار الاقتصادى . يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة ، بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع . يميل التدرج إلى الاعتماد - بدرجة كبيرة - على عوامل اقتصادية طبقية وفى ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة . ومن ثم يدفع الموقف الطبقى إلى المقدمة »[٢٧]

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة عن التساؤلات السبعة السابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لا تعنى أنها قد وجدت حلا للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته . ولسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يومًا ما مجتمعايتساوى فيه الناس جميعًا سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمائرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى . ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلا عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد ، حوار مستند إلى أساس صلب متين .

التغير الاجتماعى :

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير

الاجتماعى . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسيولوجية فى هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة . . وعدم الرغبة فى مواجهة التناقضات التى يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدى إليه من تقدم إلى الأفضل . ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة فى التغير الاجتماعى . وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا أن علماء الاجتماع – فى دراساتهم للتغير – لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية فى التاريخ التى تحاول التنبؤ بالتغير فى مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذى يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماماً كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير . غير أن ذلك لايعنى – بطبيعة الحال – أن علماء الاجتماع المحدثين لايهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماما النظرية التى فى ضوئها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن ما يبدو واضحاً فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة شاملة تتناول التغير . لذلك نجدهم – بدلا من ذلك – يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئنا الدقة ، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجها لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى ، تلك الأشكال التى تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التى تسهم فى حدوث تغير فيها . ففى دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات فى فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلى بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التى كانت تتبناها الكلية . بينما ظل البعض الآخر متمسكا بالقيم المحافظة التى اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلى ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللائى غيرن اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ فى علاقتهن بالآخرين . فضلا عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية »[٢٨] .

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجرى دراسة فى بيئة مختلفة تماماً . حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التى يعتمدون عليها اعتماداً كليًا قد تغيرت . ولقد وصف كوتريل فى مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون فى مجتمع محلى صغير فى الصحراء الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية ، تلك الردود التر تركزت تماما حول الاحتياجات التكنولوجية التى خلفتها الآلات البخارية [٢٩] ؛ ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتى ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع (مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة فى الصحراء) تغير الأساس الاقتصادى للمدن التى ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدة ، وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية إلا أن اتجاهاتهم مالبثت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذى كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون فى الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتماماً بدراسة التغير الذى يطرأ على النظم الاجتماعية فى دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهى دراسات تحاول – بصفة عامة – أن تجد إجابة على السؤال التالى : ما هى التغيرات التى تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمى ؛ لذلك نجد عدداً من الآراء المتعارضة تتطلب مزيداً من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث (التنمية) فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة ، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة فى المسئولية على أساس الجنس ، وأخيرًا تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذى كان يمارسه الآباء أو الأقارب . وفى نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضًا فى تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك فى أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة (وعلى الأخص تلك التى يمارسها الرجال) لا تزال قائمة فى الأسر الحديثة وأن اختيار القرين – عادة – ما يكون محكوما بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتى عادة مايختار منها [٣٠] .

غير أن ذلك لا يعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماماً دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان

Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة فى المجتمعات الصناعية ، وأنها (أى العناصر) تتدرج ابتداء من الملامح الواضحة تماماً (كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المعرفة ، فضلا عن التوجيهات القيمية العامة »[٣١] . ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات فى مجال التصنيع ، تتقدم فى مجالات الحياة الأخرى .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها ، وعلى الرغم أيضًا من ضروب التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة فى دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزناً هى تلك التى تنشأ حينما نخفق فى تحديد وحدة التغير ؛ أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله ، أم مجتمع بعينه ، أم نظام اجتماعى محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلا ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماماً على مايمكن – موضوعياً – أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة – كمعدل الحراك الاجتماعى – تعد تغيرات حقيقية ، أم أنها مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » ... إلخ .

يضاف إلى ماسبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع – بذاتها – أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية (كأن نقول إن الناس يتحولون نحو العصرية) ينطوى على بعض الصعوبة . ولعل الصعوبات الأكبر هى تلك التى تنشأ حينما نكون بصدد تحديد « اتجاه » التغير . والسؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية – وإن كانت أكثر قابلية للدراسة – مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة ؟

ولا شك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصوغها على النحو التالى : ماهى أسباب التغير الاجتماعى ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافاً تلقائياً ، غير أنهم لم يستطيعوا – بهذه البساطة – أن يقيموا سلسلة متتابعة واضحة

للأحداث . لذلك نجدهم لا يحققون نجاحًا كبيرًا عندما يحاولون عزل العوامل السببية فى هذه السلسلة . ويعود ذلك – فى حقيقة الأمر – إلى تعدد وتنوع المواقف التى تسهم فى تشكيل المواقف الاجتماعية . وفضلا عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعى ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعى يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ، بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التى تنطوى عليها النظريات الكلاسيكية .

هوامش الفصل الثانى

(١) Florence Kluckhohn and Fred L. Strodtbeck, *Variations in Value Orientation* New York: Harper & Row, 1961.

هذا وتعد فلورنس كلكهون أول من أدخلت مفهومى القيم السائدة والقيم المتباينة فى مجال علم الاجتماع ، ونستطيع أن نجد شواهد أمبيريقيةعديدة على الفكرة التى ناقشناها فى المتن فى دراساتها المقارنة للقيم فى الجنوب الغربى فى الولايات المتحدة .

(٢) Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago: University of Chicago Press, 1929), 214 pp.

(٣) Ibid; p. 203.

(٤) *Ibid; p.6*

(٥) **Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency* (Cambridge: Harvard Universiy Press, 1955.)**

(٦) Richard Cloward and LIOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* «Glencoe, III.: The Free Press, 1961».

(٧) Edwin Sutherland, "White-Collar Criminality" *American Sociological Review* (1940), V: 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Popers (* Bloomingtin: INdiana University Press, 1956.

(٨) **Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5.**

(٩) Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems (*New York: Harcourt, Brace & World, 1961).

(١٠) W. LIOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Community* (New Haven: Yale University Press, 1941).

(١١) *Ibid,* p. 261.

(١٢) *Ibid;* p. 424.

(١٣) *Ibid;* p. 290.

(١٤) *Ibid; p. 282*

(١٥) *Ibid; P. 312.*

(١٦) Robert Dahl, Who *Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven: Yale University, Press, 1962).

(١٧) Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community, p. 261.*

(١٨) *Ibid; p. 245.*

(١٩) C. Wright Mills, *The Power Elite(* New York: Oxford Universify Press, 1957)

(٢٠) Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America?" *The End of Ideology* (Glencoe, III: The Free Press, 1960), pp. 43-67.

(٢١) Floyd Hunter, *Community Power Structure: A Study of Decision Markers* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1953).

(٢٢) هذا وقد لعب سيمورليبست Lipset وريناهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً فى تبديد هذه الصور . انظر مؤلفها :

***Social Mobility in Industrial Society (*Berkeley, University of California Press, 1959).**

(٢٣) S.M. Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology (1960), IX: 1-89.*

(٢٤) *Ibid, p. 34.*

(٢٥) S. Martin Lipset, Political Man (New York: Doubleday, 1960), pp. 51-54.

(٢٦) *Ibid; p. 61.*

(٢٧) Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization:* Trans. by A. M. Henderson and Talcott Parsons, Free Press, N.Y.; 1947.

(٢٨) Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York: Dryden, 1948), p. 126

(٢٩) W.F. Cottrell, "Death by Dieselization", *American Sociological Review* (1951), XVI: 358-365.

(٣٠) See, for example the special issue on "Changes in the Family", in *International Social Science Journal* (Paris: UNESCO, 1962), XIV: 411-580.

(٣١) Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism: Convergence and Differentiation", *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology* (Louvain: International Sociological Association, 1962), II: 165.